والمعدومات لمنس الحاجات كما في القرايض والمزارعة والمساقاة
ومنها اقسام العامل والحمالة وبعلة كما في الحمالات ومنها ابواع
الوديعة لمن يريد ان وديعة المودع عنده الحفظ في حضور المودع
والغرم عند الاسقاط ومنها اجانب الكلب النافع وكريم الصيد
الضاد ومنها وجوب السبب بالكبائر والاصرار على الصغائر وفي
خرج الشهود والرواة والولاة ومنها الجرح في المال ومنها
الجرح بالمرض والسعة والفلس والرق بطرا المحجور عليه والمو
ريثه والعرما والسادات ومنها حوز الكفر القولي والفعلي بالا
كراه مع طمانينة القلب بالايمان ولا يصور الاكراه على كفر الجنان
ولا على شيء من اسبابه الا الارادة ومنها جواز الحسب والهبة في
الشروط بسبب الاكراه والاضطرار ومنها احجام الاركان البالغ على الا
كمل تحصيلا لمصالح النكاح ومنها جواز قذف الرجل امرأته اذا ابصر
وجوبه اذا الحق له ولد وهو يعلم انه ليس منه ومنها جواز ضرب
الحدود واكل النجاسات بالاكراه والاضطرار ومنها استحلال
الذهب والفضة والحرير عند الضرورات ومنيس الحاجات ومنها
صرف الولاة الصدقة والزكاة على اموال بيت المال اذا وافق
مصرفهم الشرع ومنها تصحيح تولية البغاة الحكام ونفيذ احكام
قضاتهم بطرا الامر الاسلام ومنها تولية القضاة الجائر اذا تعين
ولم يوجد سواه ومنها جواز الكذب للاصلاح بين الناس ومنها
العقوبات الشرعيات العامات المولمات لما فيها من الزجر
عن اسباب مفاسدها المستفحلات ومنها جواز الاعانة على

احد الطرفين

اخذ الحرام في فكاك الاسارى وافتداء الاشياع والارواح من
الظلمة والكفار ومنها الغطاطة والاعلاط للمنافقين والكافرين
وكذلك الاخبار بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وارغام المبطلين
بالجدل الحسن وكذلك ذبح الحيوان المأكول لحاجة العدى وذبح
من لا حرمة له من مسلم وكافر في حال الاكراه والاضطرار وكذ
لك تعريض الاولاد للارتفاق بنكاح الاماء حوف العنت وفقد
مهور الحرائر وامثال ذلك كثيرة **فصل** فيما لا يصير الانبياء
لاجله سنة فما يباح من العادات والمعاملات وانما يجب
التنبه في العادات فما اريد به العادات والعبادات وبين
ترتيب العبادات وكذلك يجب في المعاملات فيما يجب بصورته
عن غيره وانما يجب في الملتبسات المترددات كالبيوع وانواع
التصرفات عن الاذن وفي اخذ حس الحق وعلى حسبه وفي
التصرف القابل للوقوع عن الاذن والمأذون له فانه واقع عن
المأذون له لا له الغالب من افعاله وفي الاحياء وفي الصيد والبيع
عن الاذن الاسبق والاسبق في معين كالعرفان والايمان والا
ذان وفواة القران ودفع الاعيان الى مستحقها قاعدة في الاحكام
الظاهرة والباطنة الاحكام ضربان احدهما باطن وهو كل حكم جلب
المصلحة المقصود جلبها في نفس الامر ودرء المفسدة المقصود
درءها في نفس الامر وهذا هو المقصود الاصلي بضرب المثال
حكم في الظاهر وهو كل حكم طهرت اسبابه بالظنون وله حالان
احدهما ان يصدق الظن ويكون ذلك الحكم هو حكم الله عز وجل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)